الأمم المتحدة
UNITED NATIONS
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA

جامعة الدول العربية
LEAGUE OF ARAB STATES

المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي
٢٥ ـ ٢٩ أذار/مارس ١٩٨٤
عمان ـ الاردن

التوزيع : محدود
E/ECWA/POP/CONF.5/CRP.13
٢٠ أذار/مارس ١٩٨٤
الاصل : بالعربية

UN ECONOMIC ... SION
... 1 1986
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

تطور التركيب السكاني في المغرب العربي *

اعداد
محمد الفخفاخ

* ان الآراء الواردة في هذه الوثيقة تمثل الرأي الـ... رأي الامم المتحدة أو جامعة الدول العربية .

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 7
Directory Name:
84-5696
CD7\POP\CONF5CRP.13
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

1)- مقدمة :

ان تطور عناصر التركيب السكاني له علاقة متينة بالتاثيرات الاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية، وعلى هذا الاساس فان التفاعلات بينهما متعددة ومتشابكة ومتفاوتة حسب الظروف الزمانية والمكانية . وهذا ما تبرزه الحالة السكانية في المغرب العربي اليوم، تلك الحالة التي هي حصيلة عشريتين من السياسات الانمائية (1963 - 1982) سعيا وراء بلوغ الرخاء والرفاهة .

ومهما كانت الاختيارات السياسية القومية فان امهات المشاكل السكانية مازالت قائمة الذات كما يتجلى ذلك من خلال تطور بعض المؤشرات التالية

القطر	الدخل القومي للفرد (دولار)		نسبة النمو الطبيعي ٪		عدد السكان بالمليون		نسبة الولادات 0/00		نسبة الوفيات 0/00	
	1963	1982	1963	1982	1963	1982	1963	1982	1963	1982
ليبيا	626	8560	3	3,4	1,3	3,3		47		13
تونس	215	1417	2,8	2,5	4,1	6,8	39	35	18,4	7,6
الجزائر	228	2129	3,3	3,1	10,0	20,7	49	46	17,5	14
المغرب الاقصى	196	865	3	3,2	11,2	22,9	47	44	19	13
موريطانيا	130	484	2	2,8	0,9	1,8	—	50	—	22
المغرب العربي	-	-	-	-	37,5	55,2	-	-	-	-

.../...

فمن بين المسائل السكانية الهامة التي برزت في منتهي العشريتين الاخيرتين ما يلي :

. استمرار النمو الديموغرافي وعدم انسجامه مع النمو الاقتصادى
. توسع اصناف البطالة وتضخم صفوف العاطلين
. اختلال التوازن بين المناطق الجغرافية وخاصة بين الريف والحضر
. عدم استقرار السكان وتنشيط الحركات الهجرية
. تفاقم التفاوت بين الفئات الاجتماعية
. فتوة السكان وانعكاساتها على كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية
. نهضة المراة وعلاقتها بسوق العمل وبالحياة الاسرية .

هاته المسائل تستقطب اهتمامات دول الاقطار المغربية التي تدرجها في مقدمة مخططات التنمية الحالية . لكن يجدر بنا - قبل ان ندرسها - ان نلقي بعض الملاحظات حول منهجية البحث والظروف الخاصة بتطور الوضع السكاني في المغرب العربي .

2)- منهجية البحث :

-ا - بما ان هناك علاقة جدلية بين الوضع السكاني والتطور الاقتصادى والاجتماعي فلابد من ضبط مراحل ذلك التطور حتى يتسنى معرفة ما اذا كانت هناك فوارق في النمو ناجمة عن الظروف الزمنية التي يمكن ان نذكر منها

1- تاريخ تحرير الاقطار من الاستعمار
2- تاريخ وضع خطط التنمية وانجازها وخاصة تاريخ ادراج التخطيط السكاني فيها ودخوله حيز التطبيق .

3ان التركيب السكاني نفسه في المغرب العربي كان يحمل معه فوارق قومية او اقليمية في فجر الاستقلال ، وهي ناتجة عن تاريخ الشعوب مثل توطين السكان الجبرى في المناطق " الامنة " بالجزائر في سنين الثورة ، او نمو السكان الحضريين في تونس قبل الاستقلال .

فان تلك هي بعض العوامل الموضوعية التي يجب اعتبارها عند دراسة جوانب

. . . / . . .

النمو السكاني ومراحله وعلاقاته بالمستوى الاجتماعي والاقتصادى . وهو ما يساعد على فهم بعض الاختلافات في نتائج التنمية ويحول دون التعميم المطلق لاستنتاج البحث .

ـ ب ـ وانطلاقا من هذا المبدا فاننا لا نتقيد بمنهجية تابعة لنظرية ما في تحليل الموضوع بل نقتدى بما تثبته التحقيقات حول العلاقات الموضوعية التي تربط الظاهرات السكانية بالمحيط التاريخي والبيؤوى .

ـ ج ـ واذا اكدنا على ضرورة معرفة الفوارق فذلك لا يعني انها تطغى على الصبغة العامة للتركيب السكاني وتاثيراته على التنمية . فان الملامح المشتركة تشخص المغرب العربي تشخيصا ملحوظا في الوطن العربي وفي العالم الثالث .

ـ د ـ مراحل التطور السكاني : تشمل الدراسة السكانية عشرين سنة (1963-1982) ، انطلاقا من بداية وضع خطط التنمية . واعتمادا على ان العشرية الاولى سادها الاهتمام بوضع التجهيزات الاساسية المختلفة في اقطار حديثة التحرير، فان النتائج الديموغرافية تكون نسبيا مختلفة في نهاية العشرية الاولى عن نتائج العشرية الثانية . ولذلك فسنتتبع التطور السكاني في تلك المرحلتين .

I - تطور السكان في العشرية الاولى (1962 - 1971)

(1) الوضع السكاني :

كان التركيب السكاني في فجر الاستقلال متشابه بين الاقطار المغربية :

- انفجار ديموغرافي
- بطالة سائدة
- نزوح ريفي نحو المدن الكبرى
- حالة صحية رديئة
- امية سائدة
- مستوى عيش منخفض جدا

71 / 1981	النمو السنوى الدخل القومي للفرد (1962-1970)	النمو السنوى ٪ للسكان	نسبة الوفيات ٪		نسبة التمدرس ٪		نسبة السكان الحضريين ٪	
			1961	1970	1961	1970	1961	1971
ليبيا	٪ 19	3ر05		14ر5				
تونس	٪ 2ر4	2ر3	20	13	30	60	43ر0	50ر5
الجزائر	—	31	14ر6	14ر9	33	50ر75	35	46
المغرب	٪ 3ر4	3ر3	18ر5	15ر5	28	34ر8	29	35
موريطانيا	٪ 0ر7	1ر7		25	8ر5	13ر2		

ب . وكانت البنية الاقتصادية كذلك متماثلة :

- هيمنة القطاع الزراعي بقسميه التقليدى والعصرى
- ضعف القطاع الصناعي والخدمات
- تصدير المواد الاولية الزراعية والمعدنية

1966	نسبة السكان النشاطين ٪		نسبة المواد الاولية غير الزراعية
	في الزراعة	في الصناعة	في الصادرات
تونس	40ر8	16ر7	67ر6
الجزائر	56ر7	14ر1	78ر4
المغرب	63ر8	13ر1	44ر5

وامام ذلك الوضع قامت الدول الغربية في العشرية الاولى من الاستقلال بمهمة بناء الدولة وفي نفس الوقت بدأت تعالج مشكلات السكان مباشرة او بصفة غير مباشرة عن طريق التشريعات الاجتماعية أوضمن مخططات التنمية

2 - سياسات التنمية وتطور السكان في العشرية الاولى :

من بين الاختيارات السياسية الكبرى برزت في تلك الفترة خطتان للتنمية :

. . . / . . .

آ - الخطة الاولى : تعتبر ان التنمية الاجتماعية والاقتصادية اساسها التصنيع والتصنيع يرتكز على انشاء صناعة ثقيلة يتولد عنها تكوين صناعات لسلع الانتاج التي تمكن بدورها من انماء الزراعة فيزدهر الاقتصاد وتتعدد فرص العمل ويسود الرخاء والرفاهة. وقد سلكت هذا الطريق الدولة الجزائرية .

ب - الخطة الثانية : تنطلق من مبدأ الزيادة في الانتاج في كل القطاعات الاقتصادية التي تقدر الدولة على انمائها حسب الامكانات المتوفرة مثل الزراعة والصناعات التحويلية والسياحة مع ادماج المسائل الديموغرافية في مخطط التنمية. فتتعدد بذلك عوامل التحول الاقتصادى وينساق المجتمع تدريجيا نحو الرقي . وقد توخت هذه الطريقة الانمئية الدولة التونسية .

ومن الجدير بالملاحظة ان الخطة اولى كانت تعتبر ان الحلول الديموغرافية غير مجدية وان التصنيع الاساسي يجر حتميا الى حل المشاكل السكانية محلا ان لم يكن عاجلا فاجلا . بينما لا تهمل الخطة الثانية عملية التدخل المباشر في العناصر السكانية لمقاومة الانفجار السكاني ورواسبه . ضف الى ذلك ان من بين مبررات الخطة الاولى توجد مسألة التخلص من التعبية العالم المصنع بشتى نواحيها الغذائية والصناعية وحتى الاجتماعية (التشغيل في الخارج) والسياسة وغيرها .

واذا عرضنا هاتين الخطتين فليس ذلك في سبيل الحصر بل كعينة من الاختيارات السياسية وعلاقاتها بالتطور السكاني في المغرب . وسنتعرض الى الاقطار الاخرى للمقارنة .

2.1 - ففي الجزائر انشئت اقطاب التنمية الكبرى مثل مركب الفولاذ بالحجار ومركب البيتر وكيمياوى بارزيو فتحقق انتاج السلع القاعدية من فولاذ ومواد كيمياوية واسمدة واسمنت. كما تحقق انتاج السلع المنتجة على الصعيد القومي من جرارات وشاحنات والات فلاحية التي من شانها ان تساعد على انماء الزراعة . وكل هاته الانجازات مراة للاختيارات الكبرى كما يعبر عنها تركيب الاستثمارات في فترة 1967 - 1969 :

صناعات اساسية 89 ٪

صناعات سلع الاستهلاك 11 ٪

. . . / . . .

وان نصيب القطاع الصناعي في مجموع الاستثمارات بالنسبة للمخطط الرباعي الاول (1970 - 1973) اكد في خاتمة العشرية الاولى على ضرورة تعزيز القطاع الصناعي الاساسي فسخر له 45 ٪ من الاستثمارات مقابل 15 ٪ فحسب بالنسبة للقطاع الفلاحي . وينتظر المخطط من ذلك بلوغ انماء النتاج الداخلي الخام بنسبة 12ر8 ٪ في الزراعة مقابل 52ر4 في الصناعة في تلك الفترة. كما يهدف الى خلق 265.000 فرص عمل خارج القطاع الزراعي (نسبة النمو : 31 ٪) وقد اكد على ضرورة مواجهة البطالة والحد من التشغيل الناقص وايقاف النزوح الريفي اذ ان الانجازات العظيمة في الميدان الصناعي بدت غير كافية لسد حاجات التشغيل . فان مواطن الشغل الاضافية المستحدثة خارج القطاع الزراعي لم يتجاوز عددها 88 000 بين 1968 و 1971 . فنجم عن ذلك استفحال التفاوت الاقليمي فتدفق النازحون من الارياف نحو اقطاب التنمية الكبرى الجزائر - عنابة - سكيكدة ووهران - ارزيو والجزائر العاصمة ، ضف الى ذلك ان اختيار الصناعات من الصنف التكنولجي الرفيع لا يتماشى مع التشغيل الكمي بل يستوجب وجود الاطر والقوى العاملة الماهرة . فتمركز القطاع الصناعي في اقطاب التنمية بحيث كانت نسبة المؤسسات فيها كما يلي :

	الجزائر العاصمة	عنابة	وهران
القطاع الدولي	٪ 37ر96	٪ 17ر51	٪ 22ر37
القطاع الخاص	٪ 45ر84	٪ 10ر12	٪ 14ر2

فانجر عن ذلك التمركز الصناعي ، تكثيف شديد ومربع للسكان ادى الى صعوبات جمة لسد حاجات التجهيزات الاجتماعية واهمها بناء العديد من المساكن في مناطق مجاورة للقطب يتراوح قطرها من 30 الى 50 كلم .

وكانت جاذبية القوى العاملة الريفية قوية بسبب التاخير الذى عرفه القطاع الزراعي في درب النمو . ولاجل الفرق الناجم عن مستوى الاجور الرفيعة في المدن والمنخفضة في الارياف. ضف الى ذلك ان القطاع الزراعي فقد قسطا من الاراضي الخصبة لفائدة التوسع الصناعي وان تكلفة خلق مواطن الشغل باهضة جدا . ونظرا لعجز الثورة الزراعية عن استيعاب العمل الناقص في الارياف

فان النزوح الريفي توسع ليتجه نحو المدن المتوسطة والصغرى التي عرفت ارفع نسبة للبطالة مثل معسكرة وسعيدة وتيزيوزو وقلمة وسوق اهراس وتبسة .

وبصفة اجمالية فان الوضع في نهاية العشرية (1961 - 1972) كان يتسم بهيمنة مشاكل البطالة اذ ان حوالي ثلث القوى العاملة في المدن وفي القطاعات الاقتصادية غير الزراعية معرض للبطالة الكاملة وتشمل هذه الظاهرة خاصة الشباب والفئات المهنية من صنف العمال العاديين .

2.2 - وفي تونس :

فان الانجازات - طبقا للاختيارات السياسية - كانت تشمل العديد من القطاعات وقد بلغت الاستثمارات في العشرية (61 - 70) مستوى رفيعا : 23 ٪ من الناتج الداخلي الخام. ويمكن اعتبارها عشرية التجهيزات التي مكنت من انطلاق التنمية الاقتصادية وخاصة تنوعها : خلق قطاع صناعي وقطاع سياحي وقطاع نفطي . فبلغت الاستثمارات في تلك القطاعات مستوى جعل القطاع الفلاحي الذى مازال يعيش منه اغلبية السكان ذا اهمية اقتصادية نسبية. وقد امّن تمويل الاستثمارات بفضل التقشف الكبير والادخار القومي الذى تضاعف مرتين في عشر سنوات فسدد تمويل 60 ٪ من الاستثمارات والبقية (40 ٪) ضمنته الاعانات الخارجية ولكن الحاجات الملحة من تجهيزات اساسية واجتماعية وجهت نصف الاستثمارات نحو المشاريع او القطاعات التي تاتي بثمارها على الامد الطويل . ضف الى ذلك ان المجهود الدولي تحمل 3/4 الاستثمارات فكانت النتيجة ان نسق النمو الاقتصادى كان ضعيفا (4٪ سنويا) ولم يقدر على مجابهة الضغط الديموغرافي ولم يساعد على ضرورة تحسين مستوى العيش ومستوى الدخل . لان سياسة الاستثمارات ذات المردود الطويل المدى التي ضبطت في بداية العشرية تتناقض مع هدف بلوغ نسبة نمو تعادل 6 ٪ سنويا في اخر العشرية . ورغم ذلك فان مستوى المعيشة تحسن في تلك الفترة اذ ان فئة السكان الذين لا يحصلون على مستوى الدخل الادني اللازم (70 دينارا تونسي بثمن 1970) انخفضت نسبتها من 75٪ الى 40 ٪ من السكان من 1962 الى 1970 .

.../...

كما شملت الانجازات القطاعين الفلاحي والصناعي في ان واحد . وذلك بادخال اصلاحات في الهياكل الزراعية (التعاضديات) باعانة البنك الدولي للتنمية وبناء مشاريع رى كبرى باعانة الدول العظمي ، وخلق مركبات صناعية خارج العاصمة (الفولاذ والكيمياء في بنزرت - النسيم في الساحل الكيمياء الفسفاطية في قابس . غنوش . . .) تهدف الى التنقيص من حدة التفاوت الاقليمي . وهو ما يفسر عدم الاكتراث بتكلفة الاستثمارات وضعف المردودية الفورية - وكانت نتيجة الانجازات في العشرية الاولى :

. تراكم العاطلين عن العمل سنة 1971 :

- في المجال الريفي 41ر5 ٪ = 267.300
- في المجال الحضرى 38ر5 = 166.500

100 ٪ = 433.800

. تنقل القوى العاملة من الريف الى الحضر تحت تاثير جاذبية قطاعات الخدمات المستحدثة والصناعة والسياحة في المدن .

2.3- وفي المغرب الاقصي :

تتميز خطة التنمية بالمغرب الاقصى في حاته العشرية الاولى بالاعتناء بالصناعات التحويلية الخفيفة ولم ينشىء المغرب الاقصى صناعة ثقيلة تساعد على استثمار انتاجه المعدني باستثناء صناعة تحويل الفسفاط في اسفي . وبقي البلد مفتقرا للصناعات الاساسية كصناعة الصلب والصناعات الكيمياوية الكبرى للتخلص النسبي من التبعية الاجنبية .

بحيث كانت الصناعة سنة 1970 بصنفيها العصرى (15 ٪) والتقليدى (3ر5 ٪) لا تحقق سوى 18ر5 ٪ من الناتج الداخلي الخام .

ومن بين الصناعات التحويلية وقع الاعتناء خاصة بصناعة النسيج التي كانت لا تسد سوى ربع حاجات البلاد قبل الاستقلال فاصبحت تضمن اكثر من 90 ٪ منها وتشغل 26 ٪ من اليد العاملة الصناعية .

. . . / . . .

ولكن الصناعة العصرية لم تشغل سوى 150 000 عامل مقابل 250 000 بالنسبة للصناعة التقليدية .

وكانت الصناعة العصرية متمركزة في المدن الساحلية (80 ٪ من المعامل) وخاصة منها الدار البيضاء (50 ٪ من المعامل) مما ادى الى استفحال التفاوت الاقليمي وتقوية تيارات النزوح الريفي . ولمكافحة هاته الظاهرة قامت الدولة بانشاء بعض المصانع خارج الدار البيضاء كالمركب الكيمياوى بآسفي ومركب النسيج (كوتيب) بفاس ومعامل السكر بعدد من المناطق الفلاحية كالمغرب وتادلا والمغرب الشرقي طبقا لخطة قومية سكرية والتي من شأنها ان تنهض القطاع الزراعي السقوى .

لان الزراعة لم تشهد تحولات هيكلية هامة فانتاجها ضعيف (23 ٪ من الناتج الدخلي الخام) رغم انها تشغل مليوني عامل . فهي المصدر الاساسي للمشاكل السكانية في المغرب الاقصى ولها علاقة مباشرة بتوسع المدن العشوائي مما حمل الدولة على الاهتمام البالغ لمسألة التوازن بين العرض والطلب بالنسبة للعمالة في المخطط الرباعي (1968 - 1972) .

2 . 4 - اما الخطة الليبية للتنمية فهي تتسم في السنوات الاولى من العشرية بتطور اقتصادى واجتماعي لا تصطحبه خطة للتنمية الاقتصادية في ميداني الصناعة والزراعة وتوظيف عائدات البترول توظيفا انتاجيا لا استهلاكيا . فما زالت ليبيا انذاك في انتصار استصلاح الاراضي والعناية بالتصنيع فكانت اغلبية السكان في بداية العشرية مستقرة في الواحات او الاراضي الساحلية المزروعة وقد صادق العشرية الاولى (1961 - 1970) الشروع في انتاج البترول وارتفاعه الى مستوى يعادل مستوى انتاج العربية السعودية أو ثلاث اضعاف انتاج البترول الجزائرى (160 مليون طن سنة 1970) فقلب هذا الانتاج الكيان الاقتصادى والاجتماعي لليبيا وأصبح للميزان التجارى فائض كبير من العملات الاجنبية ونجم عن ذلك ارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة في الاستهلاك الداخلي وتنشيط سوق العمل فأصبحت ليبيا تستورد القوى العاملة العادية والمؤهلة

وارتفعت الاجور في الحقول البترولية فساد النزوح الريفي نحوها ونحو المدن التي توسعت وخاصة منها طرابلس وبنغازى وتدهور الانتاج الزراعي ، فدخلت ليبيا ضمن دول العالم النامي التي تعتمد اعتمادا مفردا على العالم الخارجي للحصول على احتياجاتها من السلع والمواد الغذائية والعمال والفنيين . كما تعاني من ضيق السوق الداخلية نظرا لقلة السكان ، ولكن السكان ينعمون بمعدل دخل سنوى رفيع جدا بالنسبة لما كان عليه في مستهل العشرية

1963 : 253 دينار ليبي

1971 : 1329 "

2.5- وكان الوضع في موريطانيا عسيرا جدا بحيث كانت الاختيارات محدودة. فان المخطط الرباعي الاول (1963 - 1967) كان يهدف الى العمل على التخلص مما بقي من الاستعمار مثل السيطرة المالية وهيمنة الاطر الاجنبية . كما يهدف الى ارساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن البلاد كانت مختلفة من جميع النواحي . وحتى اذا وقع الاختيار على اعطاء الاولوية الى القطاع الفلاحي اعتمادا على ان 90 ٪ من السكان ريفيون فان الانجازات الهامة في تلك العشرية انحصرت في القطاع الاقتصادى العصرى ، وبالخصوص في بعث الشركة الموريطانية لاستخراج الحديد التي بدات تصدره الى الخارج . بحيث بقي الاقتصاد الريفي خامدا الى ان اصابته ازمة الجفاف الكبرى (1969 - 1973) .

ولابد من التاكيد بان موريطانيا كانت التجهيزات الاساسية والاجتماعية والصحية الضرورية تكاد تكون مفقودة تماما . وامام هذا الوضع فان اللجوء الى الاعانة

.../...

الخارجية لا مفر منه . خاصة وان نصف القيمة الاضافية للصناعة الاستخراجية كانت تغادر البلاد في صيغة تحويلات سنة 1963 . بحيث كانت نسبة الانجازات المبرمجة تتبع حالة التمويلات الخارجيةوالمختلفة المصادر وضعف هياكل التصرف القومية . وينعكس ذلك على حالة السكان الريفيين كما يعبر عنها نصيب الريف من الاستثمارات الذى ما انفك ينخفض لميلة العشرية الأولى :

1961 = 5ر2 ٪ - 1972 = 8ر2 ٪

3 - وفي العشرية الاولى امتازت تدخلات الدولة في الاقطار المغربية بانجازات هامة في ميدان التجهيزات الاجتماعية والثقافية التي ثقلت كاهل الاستثمارات ذات المرادية الطويلة المدى . وتلك التجهيزات ضرورية لمكافحة الامية ونشر التعليم وضمان التكوين المهني والنهوض بالمستوى الثقافي وتحسين الحالة الصحية . وكانت نتائج تلك التدخلات متفاوتة حسب الاقطار وحسب المناطق داخل الاقطار تبعا للامكانات المتوفرة وللاهمية التي توليها لها مخططات التنمية ولتاريخ انطلاقها ، كما يتجلى ذلك من خلال جدول المؤشرات الموالي :

	نسبة التمدرس ٪		عدد السكان للطبيب الواحد	
	1961	1970	1961	1970
ليبيا				
تونس	30	60	10.000	5800
الجزائر	33	50,75	8.330	7960
المغرب	28	34,8	—	14000
موريطانيا	8,5	13,2	—	—

.../...

وقد سخرت الدول اعتمادات هامة لسد تلك الاحتياجات الملحة بلغت في بعض الاقطار ربع ميزانية الدولة. فانجر عن ذلك انفجار مدرسي اذ بلغت نسبة نمو عدد التلاميذ 380 ٪ في تونس و270 ٪ في الجزائر بين سنتي 1963-1962 و1972-1971 .

ولكن الالتحاق بالمدارس شمل خاصة الذكور بحيث كانت نسبة الاناث سن بين تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية لاتتجاوز 40 ٪ في تونس و 30 ٪ في المغرب و 38 ٪ في الجزائر وبقيت نسبة تمدرس البنات ضعيفة رغم ازدياد عدد هن السريع خاصة في الارياف .

تطور نسبة التمدرس في تونس ٪

	1956	1966
ذكور	42	73
اناث	23	44
المجموع	33	59,7

وكان من الضروري ايضا القضاء على الامية نظرا لما لها من تاثيرات مباشرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وكان ما يزيد عن 70 ٪ من سكان المغرب الكبير اميون . وكانت الامية تشمل النساء اكثر من الرجال .

تحسن حالة الامية في تونس ٪

	1956	1966
ذكور	74,5	53,9
اناث	96,0	82,4
المجموع	84,7	67,9

ونظرا للنمو الديموغرافي السريع فان الانجازات في ميدان التعليم والثقافة كانت دون الاحتياجات رغم ان الاهتمام كان بصفة عامة منحصرا في الناحية الكمية وكان الوضع كذلك بالنسبة للميدان الصحي الذى كان يعتمد خاصة على التعاون الخارجي في انتظار تكوين الاطر القومية . وان بناء المنشئات الصحية من مستوصفات ومستشفيات كانت اسرع من تكوين الكوادر اللازمة لتسييرها . ففي تونس مثلا كان استخدام طاقة المراكز الصحية ضعيفا فعدد العيادات السنوية المسجلة في الالف ساكن كان لا يتجاوز 53 مقابل 110 في فرنسا سنة 1971 . واذا كانت التجهيزات المدرسية موزعة توزيعا عادلا نسبيا بين المناطق الجغرافية. فان التجهيزات الصحية اشد تمركزا في المدن الكبرى او الساحلية وخاصة العواصم القومية . وفي كلا القطاعين الصحي والتعليمي فان اختلال التوازن بين الريف والحضر كان يمثل مشكلة هامة في اخر العشرية ومن بين الاحتياجات الاجتماعية الكامنة في تلك الفترة ، طلب المساكن . فقد بدات ازمة السكن ترسي قواعدها انذاك لتنفجر من بداية العشرية الموالية لانها كانت تنحصر في فئات اجتماعية واعية محدودة منها الكوادر الجدد والنازحون في المدن . ورغم ذلك فان انجازات السكن كانت ضئيلة جدا بالنسبة للاحتياجات القومية (13 ٪ في تونس)

4- <u>دور التشريعات والتراتيب الادارية والمالية في حث المجتمع على النهوض</u> :

تلك الاتجاهات العامة للتطور الاجتماعي تتاثر بجملة من التشريعات نذكر منها ما نعتبره هاما :

. ان مشكلة سوء التغذية كانت في مقدمة جل المخططات في فجر الاستقلال ورغم ان العشرية الاولى كانت فترة التجهيزات الاساسية بحيث لا تاتي برامج التنمية بثمارها الا في امد بعيد . فانه في الاثناء اخذت بعض الاقطار مثل تونس بعض التراتيب لتسد حاجيات التغذية . فساعدت الفئات الضعيفة الدخل على التحكم في القدرة الشرائية بتفيير المواد الاستهلاكية التي تعود بها المواطر

.../...

بمواد مستوردة باقل ثمن (زيت النبات - اللحم المجمد - ملابس الرشاش) من سعر مواد الاستهلاك القومية. كما انشات الدولة صندوق التعويض الذى بفضله تبقى اسعار المواد الغذائية الاساسية مستقرة . وان مستوى الاستهلاك الاسرى لم يرتفع طيلة العشرية الاولى بصفة عامة نظرا لضعف موارد الاسرة وخاصة في الارياف . والنتيجة ان جزءا لا يقل عن الخمس من السكان لا يتحصل على معدات التغذية الضرورية اليومية. ففي تلك الحالة عندما تاتي ازمات الجفاف فانها تحمل الفلاحين على النزوح الى المدن. وحتى في السنين الخصبة فان العديد من مناطق الفقر الريفية لها مستوى من العيش اسوء مما هو عليه في الاحياء القصديرية في حواشي المدن. مما جعل كل التراتيب المتخذة لاجبار النازحين على الثبات في مناطقهم الريفية الاصلية او الحملات القهرية لاجلائهم عن المدن فاشلة،بما في ذلك عدم ترخيص البناء في بعض المدن الجذابة للقوى العاملة .

وبما ان سواد الشعب المغربي يتركب من الفلاحين وان حالة السكن في الارياف بصفة عامة مازالت متخلفة فان مسالة السكن في المدينة تبقي ثانوية بالنسبة لطلب القوت .

وهناك جملة من المشاريع الجريئة خلخلت التقاليد الاجتماعية والعقائدية وهي التي تتعلق بقانون الاحوال الشخصية والتدخل في شؤون التنظيم العائلي ففي تونس سبق استصلاح مجلة الاحوال الشخصية (13 اوت 1956) خطة التعليم العشرية (1958 - 1967) وذلك للاهمية التي توليها الدولة للنهوض بالمراة والاطفال كما صدر قانون 20 فيفرى 1964 ليضبط السن الادني للزواج (17 سنة بالنسبة للاناث و 20 سنة بالنسبة للذكور) مما يحسن لكلا الجنسين ظروف الترشد كما يساعد على المساهمة في التقليل من نسبة الخصوبة وتحمل كلا الجنسين على مواصلة الدراسة. ومن بين الاجراءات التي لا تشجع على الانجاب المفرط تحديد المنح العائلية لفائدة الاربع ابناء الاولى فحسب وقانون 9 جانفي 1961 الذى سمح بتجارة مواد منع الحمل .

.../...

ولا شك ان الاجراءات التشريعية تلك غير كفيلة وحدها بقلب الوضع الديموغرافي المتفجر ولكنها تمهد السبيل للتطور نحو التنظيم العائلي الذاتي . وفي نطاق منهج استعمال جميع الوسائل المتاحة التي من شانها ان توفق بين الضغط السكاني والتخلف الاقتصادى مهما كان مدى تاثيرها فقد ضمن قانون العمل (30 افريل 1966) التشغيل لفائدة الجنسين وحجر تشغيل الشبان الذين لا يتجاوز عمرهم 15 سنة في المصانع .

وفي ميدان الصحة ايضا لا يكفي القيام بالتجهيزات الصحية من مراكز واطباء وممرضين اذا كانت القدرة الشرائية ضعيفة وهو الوضع السائد في اقطار المغرب ولذلك عمدت الدولة سواء الى العلاج المجاني الشامل (مثل الجزائر) او لفائدة الفئات الاجتماعية الفقيرة (مثل تونس) .

5 - وكانت نتائج تلك السياسات على الوضع السكاني في اخر العشرية الاولى قد هيأت المغرب في مشاكل اليوم .

(1) وبقيت بعض المشاكل السكانية قائمة :

. الانفجار الديموغرافي مع تعديل خفيف

. النزوح الريفي في اتساع متواصل

. البطالة قائمة الذات

(2) بحيث اهم ما تحكمت فيه نسبيا الدولة في العشرية الاولى هو :

. تحسين الحالة الصحية العامة بتعميم الحملات الوقائية وغيرها من الوسائل

. ازالة الامية عن اغلبية الشعب وخاصة في المدن وتعليم جزءا لا باس به من الشبان .

(3) اما المشاكل الجديدة التي كانت كامنة في العشرية الاولى والتي برزت في مستهل العشرية الثانية فاصبحت الشغل الشاغل للمجتمع المغربي فهي تتعلق جلها بتحسين الاحتياجات من الناحية الكيفية في جميع الميادين . وذلك ناتج عن مستوى الوعي الذى بلغه السكان شبابا وكهولا وعن اضطرار الدولة الى توخي انجازات فورية لسد اكثر عدد ممكن من الاحتياجات في العشرية القادمة .

/ . . .

وهذه المسائل السكانية الجديدة التي تتعرض لها المخططات الاولى للعشرية الثانية (1971 - 1980) هي :

. التفاوت الاقليمي الناتج عن تكاثف السكان في المناطق الساحلية حيث انجزت اهم الاستثمارات في العشرية الاولى بحيث بقيت ظروف الحياة والعمل عسيرة ومستوى الدخل ضعيف في المناطق الزراعية الداخلية .

. اختلال التوازن بين الفئات الاجتماعية اثر بروز بورجوازية قومية من جهة وتنظيم القوى العاملة التي اصبحت فتية ومتعلمة وفي بعض الحالات مؤهلة .

. بالاضافة الى استقرار البطالة المكشوفة أصبح من الضرورى حل مشكلة التشغيل الناقصة التي بدأت تتوسع رقعتها وهي الناجمة عن عوامل مختلفة منها العمل الموسمي والنزوح الريفي وعدم المواءمة بين التعليم والتكوين من جهة وعرض فرص العمل من جهة اخر

. ان العناية بالتعليم الابتدائي والثانوى في العشرية الاولى ادت الى مسألة التكوين في المستوى العالي في العشرية الثانية واختيارات التوجيه حسب حاجات البلاد والى مشكلة التوفيق بين برامج التكوين والتعليم وامكانية ادماج القوى العاملة الفتية في الحياة الاقتصادية الريفية تلك المشكلة التي برزت اثر تراكم عدد المنقطعين عن التعليم

ومن المسائل السكانية الناجمة عن تطور المجتمع في العشرية الاولى مسألة دور المراة في النشاط الاقتصادى . فبقطع النظر عن مسألة مفهوم المراة الناشطة وصعوبة تحديد نسبة مساهمتها في العمل (النشاط الزراعي خاصة والعمل الاضافي او المنزلي عندما تكون المراة احصيت كربة منزل) فان المراة اصبحت تشارك الرجل في سوق العمل بدفة متفاوتة حسب الاقطار وحسب المناطق . ولهذه الظاهرة انعكاسات متعددة على التطور الديموغرافي

كل تلك المسائل الكيفية المتعلقة بعناصر الترتيب السكاني ادخلت تحولات هامة في خطط التنمية للعشرية الثانية (1972 - 1983) .

II - المسالة السكانية في العشرية الثانية :

ان تجانس المشاكل السكانية في نهاية العشرية الاولى جعل الدول المغربية تركز مخططاتها على التنسيق بين عمليات التنمية الاقتصادية وعمليات النهوض بالوضع السكاني . ويبرز ذلك الاتجاه الجديد من خلال الاهداف الاساسية التي ترمي اليها مخططات التنمية .

-1- البرامج الدولية لحل المشاكل السكانية

1.1- في الجزائر :

1.10 - بعد ارساء القاعدة الاقتصادية في العشرية الاولى اتضح انه رغم اهمية فرص العمل المستحدثة فان مشكلة التشغيل مازالت سائدة ومتعددة الاشكال ومستديمة وواسعة الانتشار . وهي تكمن في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والوضع الديموغرافي " ولذلك وقع اختيار المسؤولين الجزائريين على استراتيجية للتنمية اسندت الى ضرورة زيادة القدرات التراكمية (الصناعات الاساسية) وتنمية الموارد البشرية . ونظرا للتحضر السريع فان الاولوية في ميدان التشغيل اعطيت للمدن كما يشير المخطط الى الاعتناء بالتشغيل الناقص .

وان انتشار البطالة في الارياف حمل الدولة على دعم الصناعة الاساسية وانشاء صناعات تكميلية في المدن الصغرى والارياف (43ر5 ٪ من الاستثمارات) حتى تتسرب التنمية من الاقطاب الصناعية الكبرى الى المناطق الريفية الداخلية. ومما حمل المخططون على الاهتمام بالارياف هو ارتفاع الكثافة السكانية المتواصل في الشريط الساحلي واستمرار الهجرة والنزوح والتخلف الذى بقيت عليه الزراعة.

1.2- في تونس

1.20- واصلت الدولة سياسة تنمية وسائل الانماء مع العدول على نظام الاقتصاد الدولي الشامل وتشجيع المبادرات الخاصة في جميع الميادين الاقتصادية ودعم المنشئات المنتجة والمشغلة مهما كان حجمها وتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو المناطق الداخلية وخارج المدن الكبرى بواسطة تشجيعات هامة للحد من اختلال

.../...

التوازن الاقليمي . وان ازدياد 1ر4 مليون نسمة من 1971 الى 1981 يستوجب " بلوغ ثلاثة اهداف في وقت واحد : النهوض بالتشغيل ، الزيادة في الانتاج وتحسين مستوى العيش " وذلك خاصة في القطاع الفلاحي . لان السكان النشيطين الفلاحيين يمثلون 35 ٪ من اجمالي السكان النشيطين بينما لا يؤمنون سوى 7 ٪ الدخل القومي (سنة 1981) وذلك يستوجب الاعتماد على التنمية الريفية لخلق مواطن شغل هامة وتوفير حاجيات التغذية . ولكن الزراعة لحد الان لم تحض بالاستثمارات الكافية لانمائها فنصيبها من الاستثمارات ما انفك يتقلص (1961-62 = 8ر20 ٪ ، 1972-81 = 5ر13 ٪ فانخفض كذلك نصيب الزراعة في الناتج الداخلي الخام (من 18 ٪ الى 16 ٪ بين 1971 - 1981) .

ان القطاع السياحي كان له نصيب في تكوين الناتج الداخلي الخام (4 ٪) وفي المداخيل من العملات الاجنبية (5ر17 ٪) ولكنه يضع مشكلة التشغيل الناقص

1.2.1 - وان النتيجة العامة التي حصلت في التركيب السكاني تتلخص فيما يلي :

(1) ان هرم الاعمار تطور شكلها ليقترب من نموذج الاقطار المصنعة

بنية الاعمار ٪		
1980	1966	سنوات
15,5	18,5	4,0
2,8	3,2	5
23,7	24,6	14-6
7,2	5,4	17-5
44,1	42,7	59-18
6,7	5,6	60 فاكثر
100	100	المجموع

فازداد الضغط على سوق الشغل خاصة في الارياف ، فان المسح المتعلق بالسكان والتشغيل لسنة 1980 بين عدم ازدياد العمل القار في الارياف في العشريتين الاخيرتين 544 الف سنة 1962 و 551 الف سنة 1982 . فانخفضت نسبة العمالة الزراعية من بين القطاعات الاخرى من 50 ٪ الى 35 ٪ . وان ركود الانتاج الزراعي لا يعوضه نمو الانتاج الصناعي في انعكاساته الاجتماعية . فقد ارتفعت نسبة

. . . / . . .

القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من 22ر6 ٪ مدة 1971 - 1970 الى 33ر8 ٪ في فترة 1981 - 1979 . ولهذا السبب يركز المخطط السادس (1986 - 1982) على سياسة التصنيع على الزيادة في الانتاج وخلق فرص عمل باقل تكلفة وعلى اساس اللامركزية في التشغيل .

(2) ان الحركات الهجرية الداخلية انخفض حجمها نسبيا اذ بلغت 4 ٪ من السكان (في فترة 1970 - 1975) فاصبحت لا تتجاوز 3ر3 ٪ بين 1975 - 1980 بحيث بدا يخف الضغط على المناطق الساحلية ولكن المهم هو ان هاته التحولات تفيد خصوصا بان النازحين تطورت احتياجاتهم فاتجه بعضهم نحو مناطق ريفية اخرى (الوسط والجنوب) وقعت فيها انجازات مشاريع التنمية . فانعكس ذلك على تطور النمو الديموغرافي الاقليمي . فان الولايات الداخلية (باستثناء الشمال الغربي) يتجاوز معدل النمو الديموغرافي السنوى فيها المعدل القومي (اكثر من 2ر7 ٪) .

اما الهجرة الخارجية فبعد ما كانت في ازدياد مستمر من 1955 الى 1972 ، شهدت انخفاضا كبيرا ويتوقع ان يتواصل الانخفاض في المستقبل .

(3) - وان ظاهرة التحضر بقيت اليوم اهم ما تتميز به التركيب السكاني التونسي . اذ ان نسبة التحضر ارتفعت من 41ر5 ٪ سنة 1956 الى 52 ٪ من السكان سنة 1980 مع العلم بان الازدياد السكاني في الارياف متواصل ولو في مستوى (1ر3 ٪) اخفض من المعدل القومي (2ر5 ٪) . وان ظاهرة التحضر وما يتبعها من تجهيزات مختلفة هي العامل الاساسي الذى يجعل الهجرة مستديمة .

(4) - وواصلت الدولة سياسة التنظيم العائلي وبعث المعهد القومي للتنظيم العائلي والمجلس الاعلى للسكان ومساعدة الاسرة على التخفيض من الخصوبة (ترخيص الاجهاض) التي انخفضت نسبتها من 193 ٪ سنة 1966 الى 135 ٪ سنة 1980 ، فقد بين المسح حول خصوبة المراة سنة 1978 :

- 1 - ان معدل عدد الابناء الذى ترغب النساء بلوغه يساوى 3ر4 وما يصادف الحد الاقصى الذى تهدف اليه الدولة .

- 2 - ان 45 ٪ من النساء المتزوجات تستعملن وسائل منع الحمل .

. . . / . . .

- 3 - ان استعمال تلك الوسائل يرتفع مع ارتفاع عدد الاطفال والتقدم في السن والمستوى الثقافي والانتماء الى المجال الحضرى .

- 4 - ان معدل ابناء المراة البالغ سنها 50 سنة انخفض من 7ر1 ولد سنة 1966 الى 5ر4 ولد سنة 1978 .

(1.3)- وفي المغرب الاقصى :

1.30 - تهدف الساسة الانمائية اساسا الى مقاومة البطالة . فان مخطط التنمية 1973-1977 حقق نموا ملحوظا في الاستثمارات (37 ٪) ولكن النمو الاقتصاد (6ر3 ٪) لم يتبع نسق النمو الديموغرافي وخاصة توسع عرض القوى العاملة الى فئات الشباب المثقفين والمتكونين بالاضافة الى العاطلين عن العمل في الارياف وذلك رغم انجاز مؤسسات صناعية غذائية هامة منها معامل السكر التي انشئت في السنوات الاخيرة في عدد من اقاليم البلاد كالمغرب وتادلا ودكالة وسهل ملوية السفلي وهي تعتبر من انجح المشاريع الصناعية الدولية التي تحققت في السنوات الاخيرة خاصة وانها تعتمد على تهيئة المناطق السقوية لزراعة الشمندر. فربطت التصنيع بالتنمية الريفية . ولكن الانتاج الزراعي بصفة عامة بقي لا يسد حاجيات البلاد وان توريد المواد الغذائية متواصل .

1.31- ولكن المشاكل السكانية مازالت قائمة

- 1 - وان وتيرة نمو السكان مازالت مرتفعة كما بينه الاحصاء الاخير (1982) للسكان 2ر98 ٪ ، وان عدد السكان الذى لا يتجاوز سنهم 15 سنة يمثل 45 ٪ وهو ما يثقل كاهل الاعالة ويحث الدولة على العمل للزيادة في الانتاج والتجهيز اللازم للتعليم والصحة . فبالنسبة لسنة 1979-1980 لم يلتحق بالمدرسة 53 ٪ من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين 7 و 14 سنة وتنخفض تلك النسبة الى 29 ٪ للاطفال الريفيين ومع ذلك فان نسبة المنقطعين عن التعليم مرتفعة كما ان التكوين المهني لا يمثل سوى 5 ٪ من التعليم مما يضع مشكل التلائم بين التكوين والعمالة

.../...

وان عدم التوازن بين الريف والحضر يشمل كذلك القطاع الصحي : ففي سنة 1980 يوجد في المغرب طبيب واحد لكل 51.335 ساكن في المدينة مقابل 95.992 ساكن في الريف . ولذلك ضبط المخطط 1981-1985 مشاريع تهدف الى رعاية الام والطفل وتتجه السياسة نحو التنظيم العائلي بالحث على تمديد الزمن الفاصل بين الولادات .

- 2 - وان التفاوت الاقليمي دائم : 47 ٪ من السكان يتمركزون في الوسط والشمال الغربي

- 3 - وان السكان الحضريين ازدادوا بمعدل 4ر4 ٪ بين 1971 و 1982 . وهي زيادة ناتجة عن التكاثر الطبيعي للسكان وعن النزوح الريفي وعن تحويل القوى الى مدن جديدة . فارتفعت نسبة السكان الحضريين من 29 ٪ سنة 1971 الى 42ر7 ٪ سنة 1982 .

1.4- وفي موريطانيا :

1.40 - تمثلت سياسة الدولة في اصلاح ما عقبته كارثة الجفاف من تدهور في مجال الاقتصاد والحالة الاجتماعية وذلك بفضل الاعانة الخارجية الاستثنائية المضافة للميزانية العامة . ورغم الوضع العسير الذى توجد فيه البلاد في نهاية ازمة الجفاف فان الدولة واصلت مقررات مؤتمر الحزب (جويلية 1971) للتخلص من التبعية فانشات الفقد القومي (1972) والبنك المركزى (1973) واممت الشركة القومية لمناجم الحديد (1974) وشركة المعادن (1975) .

وان المشكل الاساسي الاقتصادى والاجتماعي يتمثل في التخلف الكبير الذى تتصف به الزراعة بعد الجفاف :

	الناتج الداخلي الخام			
	نصيب القطاع ٪		الدخل للفرد النشيط بالدولار	
	1968	1973	1968	1973
القطاع الريفي	40	28,1	165	241
القطاع العصرى	60	71,9	3500	4420

وفي مثل هذا الوضع المتازم فان مستوى الانجاز بالنسبة للمشاريع المبرمجة لايكون الا ضعيفا .

تفصيل الاستثمارات في المخطط الثاني (1970-1973) حسب القطاعات ٪			
الاستثمارات	الريفي	العصرى	الاجتماعي
المبرمجة	13ر9	67ر2	11ر9
المنجزة	39	من 30 الى 40	3

ودخلت في هاته الظروف العسيرة الدول العربية لتؤازر الدولة فتكونت شركات مشتركة للنهوض بالصناعة والصيد البحرى . ولكن السكان رغم لجوء الكثير منهم الى المدن الناشئة مازال معظمهم ريفيين ولذلك تدخل البنك الدولي للتنمية في بعض المناطق الريفية لاحيائها . ومن بين العراقيل الهامة (امام مشاريع التنمية) تكلفة التجهيزات الباهضة وفقدان اليد العاملة المؤهلة وضيق السوق الداخلية وضعف القدرة الشرائية .

1 0 4 - وفي تلك الحالة الاقتصادية فان الوضع السكاني من اعسر ما يكون في موريطانيا

. فان جل السكان (1338 الف سنة 1977) ريفيون (1035 الف) منهم 444 الف بدو رحل . وحتى ما أحصي في شريحة الحضريين يتركب ثلثه على الاقل من البدو النازحين (في نواكشوط ونوادبيبو) .

. وتقدر البطالة بين 250 الف و 300 الف سنة 1980 والقسط الاوفر من العاطلين ليس لهم مهنة بينما قدرة انشاء فرص العمل بين 000 25 و 000 40 في المخطط الثالث 1976-1980 . ومن الناحية الكيفية فان موريطانيا تعتمد على التعاون مع الخارج لسد 50 ٪ من الاطر اللازمة .

لان نسبة الشبان الملتحقين بالمدارس مازالت ضعيفة (17ر6 سنة 1977) ويتوقع ان لا تتجاوز 25 ٪ سنة 1980 .

.../...

وذلك لان تكلفة التجهيزات التعليمية مرتفعة جدا (25 ٪ من ميزانية الدولة) خاصة في البادية (5 ٪) حيث تسود الامية (87ر8 ٪ من البدو مقابل 61ر4 ٪ عند الحضريين) .

1.5 وفي ليبيـــا :

1 - 50 فان سياسة احياء الاراضي الفلاحية تتواصل بغية بلوغ الاكتفاء الذاتي للتغذية والتحضر السريع ولم يساعد على اثبات السكان في البادية نظرا لتفاوت الاجور بين الريف والحضر . فبقيت ليبيا مرتبطة بالخارج لتزويدها بالمواد الغذائية والسلع الصناعية . وان امكانتها المادية جعلتها تسجل رقيا كبيرا في معدل مستوى العيـــش .

1 - 51 ونظرا للحاجة الملحة للقوى العاملة المؤهلة فان النمو الديموغرافي مسترسلا على نفس الوتيرة فتفوق نسبة التكاثر الطبيعي 3 ٪ سنويا سنة 1980 . وهـذا الازدياد يتمركز خاصة في المدن وفي مناطق الاستصلاح الزراعي . ولذلك تستند الدولة على المهاجرين العرب لسد حاجياتها من العمال والفنييـن .

ان ما نستنتجه من اطوار التنمية التي مرت بها اقطار المغرب العربي منذ الاستقلال يتخلص فيما يلي :

. ان المجتمع الغربي بلغ درجات مختلفة من الرقي في شتى الميادين الثقافيـة والصحية وفي مستوى العيش من تغذية وسكن . ولكن الضغط الديموغرافي والخطـوات الكبرى التي اجتازتها بعض الاقطار في مستوى تكوين الفئات النشيطة من السكان جعلت المشاكل الاجتماعية اكثر تشعبا من ذى قبل . وهـو ما يتجلى في الخطـو العامـة للتركيب السكاني الحالي .

.../...

III الاتجاهات العامة للتركيب السكاني :

ان مختلف سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية آلت الى حالة سكانية تتميز اليوم بالانفجار الديموغرافي وهيمنة السكان الفتيين والتفاوت الاقليمي في توزيع السكان وتوسع الحركات الهجرية ونمو المدن الكبرى والصغرى .

هذه الخطوط العامة للتركيب السكاني لها علاقة متينة بمستوى ما بلغته الانجازات في الميادين الاجتماعية والثقافية والصحية مثل درجة محو الامية وحظ الاطفال والشبان من التعليم والتكوين وتحسين الحالة الصحية والسكنية وتوفير فرص العمل وترفيع مستوى العيش الفردي والاسري ودور المراة في التطور الاجتماعي .

1 - التطور الديموغرافي وآفاقه

1.1 - ازياد طبيعي متواصل مع بعض الحالات في الانخفاض :

فرغم كل تدخلات الدولة فان نسق النمو العام للسكان ما زال متواصلا بحيث يتضاعف عدد سكان المغرب مرتين كل عشرين سنة تقريبا .

	تطور عدد السكان بالالاف		
	1983	2 000	مدة تضاعف السكان مرتين بالسنوات
ليبيا	3498	6100	20
تونس	7020	9600	28
الجزائر	20695	36500	22
المغرب	22889	37300	22
موريطانيا	1591	3000	25
المغرب العربي	55693	92500	—

.../...

وان هذا النسق من الازدياد لا يتماشى وامكانات التنمية الاقتصادية التي بيننا ها فان مقارنة نسبة الزيادة الطبيعية للسكان ونصيب الدخل القومي للفرد الواحد تبرز تحسنا ملحوظا بالنسبة لما كان عليه الوضع من قبل من تأزم ناتج عن الضغط السكاني وضعف المداخيل . لكن حتى الان فان هناك درجات من التازم بين الاقطار وبين المناطق ناتجة عن التطور المختلف نسبيا بين الاقطار فيمكن ترتيبها حسب شدة التأزم على التوالي موريطانيا ، المغرب ، تونس ، الجزائر ، ليبيا ، حسب ما يمليه الجدول الموالي

1983	نسبة الزيادة الطبيعية %	الدخل القومي للفرد الواحد بالدولار	نمو الناتج الداخلي الخام السنوي بالسعر القار	فائض اللازمة للفرد
ليبيا	3ر4	8560	15ر9	144
تونس	2ر5	1417	8ر5	115
الجزائر	3ر2	2129	—	100
المغرب	3ر2	869	6ر4	109
موريطانيا	2ر8	484	0ر7	88

وقد بينا سالفا دور السياسات السكانية في تطور النمو الديموغرافي وواقع ما تحصلت عليه الدول من نتائج فان نسبة الولادات ما زالت مرتفعة وكذلك نسبة الخصوبة خاصة في ليبيا و موريطانيا وتنفرد تونس بانخفاض ملحوظ وهي نتيجة ناجمة عن الاولويات الاقتصادية والاجتماعية وحصيلة العوامل التاريخية والجغرافية المشتركة. ويجدر ان نلاحظ هنا أن التدخل الدولي في التنظيم العائلي ليس وحده العامل الذى حول الاتجاه الديموغرافي ولكنه لازم لمساعدة السكان على تحمل العبء الاسرى . وقد اتخذت تونس هذا المسلك وبعض الاقطار الاخرى .

وفيما يخص عنصر الوفيات فان السياسات متجانسة ولكن الانجازات متفاوتة حسب امكانات التجهيزات الصحية ومستوى التغذية وفي هذا الميدان فان موريطانيا مازالت تنفرد بارتفاع مستوى الوفيات سواء بالنسبة لجميع السكان او لفئة الرضع. ولذلك نجد توقع الحياة فيها ضعيفا . ونذكر بان الحالة السكانية تعكرت بسبب الجفاف. اما بقية الاقطار فقد بلغت

. / . . .

مستـــوى متشـــابه في تـــوقع الحيـاة عنـد الميـلاد .

	نسبة الولادات ٪	نسبة الخصوبة العامة	نسبة الوفيات ٪	نسبة وفيات الرضع ٪	توقع الحيـاة عند الميـلاد
ليبيـا	47	7ر3	13	99	57
تونـس	35	5ر6	10	98	59
جـزائـر	46	7ر0	14	116	56
مغـرب	44	6ر6	17	106	57
موريطانيا	50	6ر9	22	142	43

- ومن المعلوم ان سكان المغـرب العربي ينتمون الى شـريحـة السكان ذات الفتـوة المهيمنـة . وان اهـم تحول حصـل لهاته الظاهـرة يتمثـل في بـدايـة الانتقـال من الفتـوة الى الكهولة (مثل المغـرب) فتضاف المشاكل الاجتماعية الخاصة بالشباب الى ما يتعلـــق بالكهول وأهمها التشغيـل .

تـــوزع السكـان حسب فئـــات العمـــر (1)

1977	دون 15 سنة	من 15 الى 65	65 سنة فاكثـر
ليبيـــا	49	48	4
تونـــس	45	51	4
جـزائـــر	48	48	4
مغـــرب	46	52	2
موريطـانيـا	42	52	6
المغرب العربي	46	50ر2	4

ومن بين المسائل السكانية الهامة اليوم الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي . لان عواملها اصبحت متشابكة ودورها في مخططات التنمية أساسي . فبعد فترة الهجرة الداخلية والخارجية التي تنقل خاصة القوى العاملة العادية والامية من الريف الى المدينة او الى الخارج فان التيارات الهجرية اليوم تحمل معها قسطا متزايدا من العاملين المؤهلين . وفي الهجرة الداخلية تنوعت المصادر والاتجاهات فتعسرت على المخططين ضبط عوامل الهجرة ومعرفة اهدافها ولكن الاتجاه العام للمهاجرين مازال من الريف الى المدن .

فللهجرة اذا الضلع الكبير في تضخم المدن وتوسع نسبة السكان الحضريين على حساب السكان الريفيين . والتي دعمتها سياسة ترقية القرى الى مدن صغرى وهذا التحول الارادي (بواسطة التشريع) والتلقائي (بواسطة الهجرة) للتوزيع السكاني أدى بصفة عامة الى استفحال التفاوت الاقليمي او الجغرافي (بين الريف والحضر) للكثافة السكانية . ولكن بوادر الاتجاه نحو التوازن برزت اثر عمليات التصميم الاقليمي التي تهتم بها اليوم مخططات التنمية

	المجموع	النشيطون
جزائريون	710.690	331.090
مغاربة	260.025	152.250
تونسيون	139.735	72.980
المغرب العربي	1.110.450	556.325

وان العامل الاصلي لظاهرة التحضر السريع والمستمر يكمن في اختيار التنمية عن طريق التصنيع او الخدمات المختلفة مما اعطى للمدن حصوصا للتجهيزات المختلفة أوفر بالنسبة للارياف .

. . . / . . .

	نسبة السكان الحضريين سنة 1983 ٪
ليبيا	52
تونس	52
الجزائر	52
المغرب	41
موريطانيا	23

3-وان حصيلة التغيرات الديموغرافية تبرز في المستوى الاجتماعي والثقافي الذى بلغته الشعوب المغربية

فان مستوى نسبة العمالة مازال ضعيفا رغم مختلف التدخلات الدولية لخلق فرص الشغل وتحول قسطا من السكان النشيطين من القطاع الزراعي الى الصناعة والخدمات .

	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات ٪					
	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1960	1977	1960	1977	1960	1977
ليبيا	56	43	18	23	26	34
تونس	67	35	12	18	21	47
الجزائر	62	53	14	19	24	28
المغرب	53	22	16	27	31	51
موريطانيا	91	84	3	5	6	11

فان تحول القوى العاملة من الزراعة الى القطاعات العصرية يستوجب المعادلة بين التكوين والتشغيل اكثر من ذى قبل . وان الظاهرة الجديدة في هذا الميدان هي دخول المراة (بقطع النظر عن القطاع الزراعي) في سوق الشغل ولو بصفة محتشمة .

.../...

تطور مساهمة المراة في القوى العاملة ٪

	1975	1980
ليبيا	4,9	5,4
تونس	8,5	9
جزائر	4,2	4,4
مغرب	15,1	15,8
موريطانيا	4,3	4,4

فاصبحت المخططات تهتم بدور المراة في سوق الشغل ومن بين مؤشرات الرقي الاجتماعي نسبة الامية التي مازالت مرتفعة في بعض الاقطار. ولكن انتشار التعليم بلغ شوطا هائلا باستثناء موريطانيا وحتى المغرب نسبيا .

كما ان التجهيزات الصحية ما زالت متواضعة مقارنة بالاحتياجات .

وكل هاته التحولات في الميدان الاجتماعي خلقت عدم توازن جديد بين الفئات الاجتماعية فأصبحت الشغل الشاغل للمخططين .

بعض مؤشرات التطور الاجتماعي والصحي

1980	نسبة الامية 15 سنة فاكثر	نسبة التمدرس	عدد السكان للطبيب الواحد	عدد السكان للمريض الواحد
ليبيا	41ر9	100	1122	245
تونس	51ر1	83ر4	4645	425
جزائر	58ر2	81ر1	4578	349
مغرب	74ر4	45ر9	12771	744
موريطانيا	—	—	17535	6518
المغرب العربي	—	—	5756	482

.../...

الخاتمة : تستنتج مت تحليل تطور التركيب السكاني في المغرب العربي ومقارنته بأهداف مخططات التنمية المتوالية ومستوى الانجازات التي حققتها ما يلي .

1 - ان المسالة السكانية تستوجب اكثر من ذى قبل ادماج عناصرها في برامج ومخططات التنمية الاقتصادية والسكانية بما في ذلك العنصر الديموغرافي البحت.

2 - ان معالجة المشاكل السكانية تتطلب النزول في المستوى القومي الى المستوى الاقليمي والجغرافي (الريف والحضر) لمعرفة التفاعلات العميقة بين الملامح السكانية والظروف الجغرافية .

3 - ان مسالة العمالة تستوجب التدقيق في مفهومها ومحتواها والاعتناء بها من ناحية الكم والكيف ليحصل التلاؤم بين العرض والطلب .

4 - ان الهجرة الداخلية خاصة لها علاقة متينة اليوم بسوق الشغل وعدم التوازن الاقليمي ولا يمكن التحكم فيها بدون برامج للتنمية اقليمية او محلية .

5 - ان عدم التوازن الاقليمي الذى آل الى اكتضاض السكان في المدن الكبرى والمناطق الساحلية ناتج عن سياسة الاولوية للتصنيع والاعتماد على المدن الكبرى سوى كانت اقطاب تنمية امملا . ولذا وجب تعديل توجيه مخططات التنمية واعطاء الزراعة النصيب الكافي من حضوض التنمية .

6 - ان التغيرات الاجتماعية الحالية شخصت جملة من التفاوتات بين الفئات الاجتماعية المستحدثة (خاصة في المدن) وبين الجنسين وبين المتعلمين والاميين وبين الشبان والكهول أدخلت صعوبات جديدة لتقديرات آفاق التنمية في المخططات .

ولذلك كله فان المخططات الحالية ترمي كلها الى نفس الاهداف المذكورة أعلاه ولكن وسائل البلوغ اليها تستوجب ارساء قواعد جديدة منها التعاون الافقي بين اقطار المغرب العربي .

/ . . .

المراجع

- نتائج المسح حول التشغيل الحضرى 1977 .
كتابة الدولة للتخطيط والتنمية الاقليمية . المغرب

الوضع الاقتصادى بالمغرب 1977 و 1980 وزارة التخطيط المغرب .

التعداد العام للسكان والسكن . فيفرى 1977 - السكان النشيطون - جزء 3 - وزارة التخيط - الجزائر .

النشرة السنوية الاحصائية بالمغرب 1970 و 1980 وزارة التخطيط - الرباط

المعلومات الاحصائية حسب الولايات - افريل 1979 - وزارة التخطيط - الجزائر

جداول عن الاقتصاد الجزائرى 1967 - 1971 كتابة الدولة للتخطيط - الجزائر

التعداد العام للسكان والسكن 1971 - بالمغرب - كتابة الدولة للتخطيط

العمران والتنمية بتونس 1974 - وزارة التجهيز 3 اجزاء

التقرير السنوى للبنك المركزى 1960 - 1970 - 1980 تونس

النشرة السنوية للاحصاء في تونس 1960 - 1970 - 1980 وزارة التخطيط

بناء المغرب العربي - الجامعة التونسية - سلسلة الدراسات الاجتماعية - 9 - 1983 تونس مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية

النتائج الرئيسية للسكان القانونيين للمغرب - 1983 - المغرب

القوى العاملة والاستخدام في بلدان المغرب العربي
منظمة العمل العربية 1980 .

Citadins et espace urbain au Maroc , - Robert Escalier - C.N.R.S. Poitiers
Fax 8 et 9 1981 403 P.

Le Développement industriel décontralisé de l'Algérie - Nadir Boumaza - Université d'Oran Cahiers géographiques de l'Ouest 1984 N° 4

L'aggravation des deséquilibres régionaux ; Djibali SARI - Université d'Oran - Cahiers géographiques de l'Ouest 1980 - N° 5 - 6

Mutations rurales en Algérie - M. Cote - O P.U. Alger 1979

~~Populations et Emplois dans l'Agriculture Statistiques Agricoles N° 6 Fév 1969~~
Ministère de l'Agriculture (=MARA)

Enquête tunisienne sur la fécondité 1978 - O.N.P.F.P. Tunisie Déc. 1982 - 2 vol

---

L'Exode rural en Algérie - Abdellatif BENACHENHOU . SNED Alger 141 P

La population de l'Algérie - Word Population Year 1974 CICRED 174 P

Le choix industriel de l'Algérie - Dossiers documentaires N° 16 Nov . 1971 Ministère de l'Information

---

La Mauritanie en mutation - E.N.A. Nouakchott 1976 - 186 P

Troisième Plan de Développement économique et social - 1976-1980 - Ministère du Plan et des Mines Nouakchott RIM

Développement scolaire et disparités régionales en Tunisie - Mongi BOUSSNINA- 1981 - Université de Paris 3 Vol

---

Schéma national et schémas régionaux d'aménagement du Territoire en Tunisie - 2 volumes Avril 1983 - Ministère de l'Equipement - Tunis -

---

Quatrième , cinquième et sixième plans de développement économique et social de Tunisie (1973-1986) Ministère du Plan - Tunis

UNESCWA LIBRARY
20009098